

Distr.: General
27 March 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ من رمتان لعمامرة، مفاوضات السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، بشأن الاجتماع الوزاري الذي عُقد بخصوص تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣ في نواكشوط (انظر المرفق). وقد أرفقت كذلك الاستنتاجات التي خلص إليها في الاجتماع.

وأرجو أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي

أكتب إليكم لتوجيه انتباهكم إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري المتعلق بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، الذي عُقد في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد عقد الاجتماع على سبيل متابعة البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ واستنتاجات اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بمالي، الذي عُقد في بروكسل في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد التقى في هذا الاجتماع وزراء وممثلون آخرون من مالي والبلدان المجاورة لها وبلدان أخرى في المنطقة، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة، كالقيادة العملية المشتركة ووحدة الدمج والاتصال التي مقرها الجزائر العاصمة والأمانة العامة، كما حضر بصفة المراقب ممثلون عن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وأتفق في الاجتماع على تدابير لتعزيز التعاون الأمني في ما بين بلدان المنطقة ولتيسير تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وتتعلق هذه التدابير بتعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات الوطنية، إلى جانب تكثيف أنشطة إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في مالي. وأتفق في الاجتماع أيضا على عملية تهدف إلى الإسراع بتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وأخيرا، أتفق في الاجتماع على إنشاء آلية للمتابعة تشمل عقد الاجتماعات المنتظمة على المستويين التقني والوزاري. وقد أرفقت طيه الاستنتاجات التي خلص إليها في اجتماع نواكشوط (انظر الضميمة).

ومما لا شك فيه أن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن سيسهم في التنفيذ الناجح لولاية بعثة الدعم الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بمكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية الناشطة في شمال مالي، كما سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بوجه عام.

ومع بدء المشاورات المتعلقة بتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، كان من رأي المشاركين أن يكون من المهام الموكلة إلى أي عملية مستقبلية للأمم المتحدة في مالي تقديم الدعم لمبادرات التعاون الأمني القائمة في المنطقة والتنسيق معها.

وقد شُدّد على المسألة نفسها في البيان الذي صدر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ وتمت إحالته رسمياً إلى الأمم المتحدة (S/2013/163).
وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ووثيقة "استنتاجات نواكشوط" المرفقة بها على أعضاء مجلس الأمن للعلم واتخاذ الإجراءات مستقبلاً حسب الاقتضاء.

(توقيع) رمتان لعمامرة
مفوض السلم والأمن

ضميمة

الاجتماع الوزاري المتعلق بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء

نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣

استنتاجات نواكشوط

أولاً - مقدمة

١ - في إطار متابعة البيان الصادر عن اجتماع مجلس السلم والأمن الذي عُقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومتابعة استنتاجات اجتماع فريق الدعم والمتابعة الذي عُقد في بروكسل في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، عُقد اجتماع تشاوري بخصوص التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢ - وقد شارك في الاجتماع وزراء وممثلون آخرون عن البلدان التالية من بلدان المنطقة: بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، وليبيا، والسنغال، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا. وكذلك شاركت في الاجتماع المنظمات والهياكل التالية: المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، والقيادة العملياتية المشتركة، ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ووحدة الدمج والاتصال، والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك في الاجتماع كمراقب كل من الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ثانياً - الأهداف

٣ - تتمثل أهداف الاجتماع في ما يلي:

(أ) تيسير تعميق التعاون الأمني بين البلدان المعنية من خلال تنسيق تدابير مراقبة الحدود وتعزيزها، وكذلك من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية. ويتمثل الهدف من ذلك

في تحقيق مزيد من الفعالية في مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية الناشطة في شمال مالي ومساعدة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية على الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل؛

(ب) وبدء العملية التشاورية المتصلة بطرائق تفعيل منظومة الأمن والسلم الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، خاصة وأن التغطية الجغرافية للهيكल الحالي للمنظومة ليست متطابقة بشكل تام مع التكوين الجغرافي للمنطقة.

ثالثا - النتائج

٤ - خلص الاجتماع إلى الاستنتاجات التالية بشأن الحالة العامة في مالي وبشأن بعض الجوانب المحددة:

الاستنتاجات المتعلقة بالحالة العامة في مالي

٥ - رحب المشاركون بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحالة في مالي، ولا سيما تحرير البلديتين الرئيسيتين في شمال مالي إثر إطلاق العملية الفرنسية المالية المشتركة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات التشادية. ورحبوا أيضا بالتقدم الكبير المحرز في نشر بعثة الدعم الدولية، وأهابوا بالبلدان التي تعهّدت بالمساهمة بقوات أن تفي بتعهداتها تلك. وأعربوا كذلك عن ارتياحهم للعمليات الجارية لتأمين شمال مالي وإضفاء الاستقرار عليه، ولإسهامات المقدمة من البلدان المجاورة، وخاصة على صعيد تعزيز تدابير مراقبة الحدود. وكذلك لاحظ المشاركون مع الارتياح اعتماد خارطة طريق المرحلة الانتقالية التي سيتوّج تنفيذها بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأحاط المشاركون علما أيضا بقيام حكومة مالي بإنشاء لجنة الحوار والمصالحة. ودعا المشاركون السلطات الانتقالية المالية إلى الإسراع بتنفيذ خارطة الطريق. ووجهوا الانتباه أيضا إلى انتشار الميليشيات في بعض أنحاء مالي.

٦ - وسلّم المشاركون بأن منطقة الساحل والصحراء ما زالت تواجه تحديات أمنية خطيرة ترتبط على وجه الخصوص بالإرهاب والجريمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة. وأكدوا تصميمهم على بذل مزيد من الجهود لمواجهة هذه التحديات.

الاستنتاجات المتعلقة بجوانب محددة

تعزيز التعاون الأمني

٧ - اتفق المشاركون على وجوب ألا يؤلّى جهد في سبيل توطيد التقدم المحرز على الصعيد الأمني وتيسير اضطلاع بعثة الدعم الدولية بولايتها وتعزيز الأمن والاستقرار

الإقليميين. وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة تعزيز التعاون في ما بين البلدان المجاورة للمالي، وتعهدها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

٨ - واتفق المشاركون على وجه الخصوص على اتخاذ التدابير التالية في الآجال القصير والمتوسط والطويل:

(أ) تعزيز أمن الحدود من خلال التدابير الملائمة لمنع تحركات الجماعات الإرهابية والإجرامية على وجه التحديد. وعلى البلدان المعنية أن تخطر مفوضية الاتحاد الأفريقي، في غضون أسبوعين من تاريخ هذا الاجتماع، بما اتخذته من تدابير وبطرائق تنفيذها لهذه التدابير؛

(ب) وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية من خلال وحدة الدمج والاتصال وغيرها من الهياكل. وفي هذا الصدد، سيعقد المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب اجتماعات منتظمة لجهات تنسيقه في البلدان والمنظمات المعنية. وسيعقد أول هذه الاجتماعات في باماكو في غضون شهر واحد من تاريخ انعقاد هذا الاجتماع؛

(ج) وقيام المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بإقامة البنية التحتية الملائمة في مجال الاتصالات بهدف تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية في ما بين جميع أصحاب المصلحة على نحو مأمون؛

(د) وتعزيز القدرات الوطنية عبر سبل منها تبادل الخبرات السابقة والأنشطة التدريبية والمعدات، وذلك استناداً إلى مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها في الوقت الحالي الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشركاء الثنائيون، والتدابير التي أُتفق عليها في المؤتمر الوزاري الإقليمي المتعلق بأمن الحدود الذي عقد في طرابلس، إلى جانب الإطار الذي وفره برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ستعدّ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة، برنامجاً للأنشطة التي ستنفذ خلال عام ٢٠١٣، استناداً إلى احتياجات يتم تحديدها بأكبر قدر ممكن من الدقة؛

(هـ) وقيام المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بإيفاد بعثات تقييمية إلى بلدان منطقة الساحل والصحراء للوقوف على ما لديها من قدرات في مجال مكافحة الإرهاب وتحديد المجالات التي يلزم تقديم المساعدة فيها، وقيامه بالمتابعة الفعّالة للتوصيات المنبثقة عن البعثات التي تم بالفعل إيفادها إلى بلدان المنطقة؛

(و) وقيام مالي بتكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح قطاعيها الأمني والدفاعي كي يتمكن من الاضطلاع بكامل مسؤولياتهما عن تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة

٩ - أحاط المشاركون علما بالجهود الجارية لتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وأكدوا في هذا الصدد على أهمية الملاحظات التي أبدتها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الذي عُقد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وأبرزوا على وجه الخصوص الضرورة الحتمية لأن تُسند إلى العملية المقترحة التابعة للأمم المتحدة ولاية قوية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كي تدعم حكومة مالي في جهودها الرامية إلى الحفاظ على وحدة البلد وتعزيز سلطتها على كامل أراضيه، بما في ذلك مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية وحماية المدنيين، إلى جانب الإسهام في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن ودعم مبادرات بلدان المنطقة. وطلبوا إلى المفوضية أن تتابع هذه العملية عن كثب وأن تحرص على مراعاة الشواغل التي أعرب عنها مجلس السلم والأمن على النحو الملائم.

تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء

١٠ - ناقش المشاركون أيضا مسألة تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وينبغي إيلاء الاعتبار في عملية تفعيل المنظومة إلى مدى ملاءمة مختلف أشكال التغطية الجغرافية التي تتسم بها الهياكل القائمة بالفعل.

١١ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى خلق مزيد من علاقات التلاحم بين مختلف عناصر القوة الاحتياطية الأفريقية التي تغطي المنطقة (العنصر الشمالي والعنصر الغربي والعنصر الأوسط) والتي بلغت كامل قدرتها التنفيذية، كي تتصدى للتحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء. وينبغي أن يُتوخى في ما يتخذ من خطوات إقامة تعاون أوثق في مجال تبادل المعلومات والأنشطة التدريبية والمعدات، إلى جانب بناء القدرة التنفيذية اللازمة للتصدي للتحديات التي تجابه على أرض الواقع.

١٢ - وضمن هذا الإطار، اتفق المشاركون على ما يلي:

(أ) قيام البلدان والمنظمات المعنية بعرض آرائها ومقترحاتها بخصوص طرائق تفعيل المنظومة وتعزيزها في منطقة الساحل والصحراء عن طريق استبيان تعدّه مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

(ب) قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي، على ضوء ردود الاستبيان وتقييمها للحالة، بإعداد تقرير عن طرائق تفعيل المنظومة في المنطقة، مع أخذ الجهود الجارية والنتائج التي تحققت والتحديات التي تجابه بعين الاعتبار؛

(ج) وقيام المفوضية بعقد اجتماع للبلدان المعنية يتم خلاله النظر في التقرير المشار إليه أعلاه والاتفاق على أفضل السبل للمضي قدما.

١٣ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة، وهي الحالة التي تفاقمت بسبب الأزمة التي تشهدها مالي، وشجعوا البلدان المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد الحاكمة لأعمال إقامة مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، وكفالة أمن هذه الأماكن، وذلك بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية.

رابعاً - المتابعة

١٤ - اتفق المشاركون على عقد اجتماعات منتظمة، على مستويات شتى، لتعميق التعاون. وكما ذكر أعلاه، ستلتقي جهات تنسيق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والممثلين الآخرين المسمّين من مختلف الجهات مرة كل شهرين على الأقل لتبادل خبراتهم في ما يتصل بتطور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء ولضمان تحقّق المتابعة اللازمة. وسيجتمع الوزراء المعنيون مرة كل ستة أشهر على الأقل.

خامساً - تقدير

١٥ - توجّه المشاركون بالشكر إلى الحكومة الموريتانية على كل ما اتخذته من ترتيبات لضمان سلامة سير وقائع الاجتماع. وأعربوا على وجه الخصوص عن امتنانهم العميق للرئيس محمد ولد عبد العزيز لالتزامه الشخصي بهذه المبادرة ودعمه لها.